

دورة تطبيقات القانون الإداري والرقابة القضائية على القرارات

7 – 11 مارس 2027

زنجبار

AGILE LEADERS
Training Center

AGILE LEADERS
Training Center

دورة تطبيقات القانون الإداري والرقابة القضائية على القرارات

المرجع: 231850_1754 **التاريخ:** 7 – 11 مارس 2027 **المكان:** زنجبار **الرسوم:** 5500 Euro

نظرة عامة

تطبيقات القانون الإداري والرقابة القضائية على القرارات موضوع دورة مدتها أسبوع لصناع القرار في الجهات العامة والمستشارين القانونيين ووظائف الرقابة والامتثال، ويعود المشاركون منها بملف مراجعة قرار إداري. تربط الدورة القانون الإداري والرقابة القضائية ومشروعية القرار الإداري والعدالة الإجرائية والتظلمات الإدارية بالصلاحية المفوضة والأسباب والسجلات ومسارات الطعن والآثار القضائية. وتساعد الحالات المقارنة على مواءمة الضوابط مع الإطار النظامي المعمول به. تقدم أجايل للتدريب دورة في تطبيقات القانون الإداري والرقابة القضائية.

الفئة المستهدفة

- وظائف الشؤون القانونية المسؤولة عن مراجعة السلطات العامة والقرارات والأسباب ومخاطر الطعن
- وظائف الإدارة العامة المسؤولة عن القرارات المفوضة والسجلات والإشعارات والضوابط الداخلية
- وظائف التنظيم والرقابة المسؤولة عن الترخيص والتفتيش والجزاءات والقرارات القابلة للمراجعة
- وظائف التظلمات واللجان المسؤولة عن قيد القضايا والأدلة والجلسات وتسبيب النتائج
- وظائف الامتثال والحوكمة المسؤولة عن خرائط الصلاحيات وفحوص العدالة والإجراءات التصحيحية

تفترض الدورة مشاركة المتدربين في القرارات العامة أو مراجعتها أو التظلمات أو الإجراءات الرقابية، ولا تتناول التمثيل القضائي أو تقديم المشورة الخاصة بنظام قضائي بعينه.

الإدارات والقطاعات المستهدفة

تدعم الدورة الإدارات التي تصدر القرارات الإدارية أو تراجعها أو تطعن فيها أو تدافع عنها في الخدمات العامة والقطاعات المنظمة.

- الشؤون القانونية والسياسات والخدمات الإدارية الحكومية
- جهات التنظيم والترخيص والتفتيش والإنفاذ
- الصحة العامة والتعليم والإسكان والخدمات الاجتماعية
- النقل والمرافق والبنية التحتية والإدارة البيئية
- اللجان ومكاتب التظلمات ووحدات المراجعة الداخلية

AGILE LEADERS
Training Center

أهداف التعلم

بنهاية هذه الدورة، سيتمكن المشاركون من:

- تطبيق اختبارات الاختصاص والتفويض على القرارات المقترحة
- استخدام ضوابط العدالة الإجرائية في الإجراءات الإدارية
- بناء سجلات قرار مسببة ومسارات أدلة قابلة للتتبع
- تحليل مسارات المراجعة والتظلم والطعن القضائي
- تشخيص أوجه الطعن والتعرض للآثار القضائية
- تقييم تحسينات الحوكمة بعد نتائج المراجعة

جدول الدورة

اليوم 1: أسس القانون الإداري

- إطار السلطة العامة والمشروعية والمساءلة
- خريطة دورة حياة القرار الإداري
- قائمة مصدر الصلاحية والاختصاص
- اختبار صحة التفويض والتفويض من الباطن
- مصفوفة مقارنة الطعن في الموضوع ومراجعة المشروعية

اليوم 2: السلطة التقديرية والعدالة الإجرائية

- منهج السلطة التقديرية المشروعة والاعتبارات ذات الصلة
- أداة فحص التحيز والاستقلال وتعارض المصالح
- قائمة الإشعار وإتاحة فرصة الرد
- شبكة تحليل التناسب والعقلانية
- لوحة تصميم الإجراءات العادلة

AGILE LEADERS
Training Center

اليوم 3: القرارات والأسباب والسجلات

- مصفوفة كفاية الأدلة وموثوقيتها
- قالب القرار الإداري المسبب
- سجل صلاحيات القرار والموافقات
- ملف سلامة السجلات والجاهزية للإفصاح
- قائمة إبلاغ القرار وإشعار سبل التظلم

اليوم 4: مسارات الطعن والآثار القضائية

- خريطة مسارات الشكوى وإعادة النظر والاستئناف
- أداة تشخيص أوجه الرقابة القضائية
- فحص الصفة والمدة وسبل المعالجة البديلة
- قائمة جاهزية الأدلة والإفصاح وملف الدعوى
- مصفوفة الأثر القضائي والنتيجة التشغيلية

اليوم 5: تطبيق مراجعة القرار الإداري

- تمرين: اختبار صلاحية قرار ترخيص
- تمرين: معالجة خلل في العدالة الإجرائية
- تمرين: تدقيق الأسباب وسجل الأدلة
- تمرين: تقييم أوجه الطعن والمسارات والآثار
- المهمة الختامية: ملف مراجعة قرار إداري

التمارين التطبيقية

تستخدم الدورة أنشطة مقترحة لربط مبادئ القانون الإداري بأدلة القرار وضوابط المراجعة.

- نشاط مقترح: تتبع السند النظامي ومسار التفويض وحدود القرار في حالة ترخيص عام.
- نشاط مقترح: إعادة تصميم إجراءات التشاور والإشعار بعد تشخيص مخاطر العدالة.
- نشاط مقترح: اختبار قرار مسبب في ضوء سجل الأدلة وأوجه الطعن.
- نشاط مقترح: تجميع ملف مراجعة يحدد المسارات والمدد والآثار والمسؤولين والإجراءات التصحيحية.

AGILE LEADERS
Training Center

الأسئلة الشائعة

لمن تناسب تطبيقات القانون الإداري والرقابة القضائية، وما الذي تفترضه؟

تناسب تطبيقات القانون الإداري والرقابة القضائية الوظائف التي تصدر القرارات العامة أو تراجعها أو تطعن فيها أو تدافع عنها. وتفترض خبرة في الإجراءات الإدارية أو الحوكمة أو التظلمات أو التنظيم أو الدعم القانوني.

كيف تختلف تطبيقات القانون الإداري والرقابة القضائية عن التدريب العام على الامتثال؟

تركز تطبيقات القانون الإداري والرقابة القضائية على السلطة العامة والمشروعية والعدالة الإجرائية والأسباب وأوجه الطعن والآثار القضائية. أما التدريب العام على الامتثال فيتناول واجبات وضوابط ومراقبة وتقارير مؤسسية أوسع.

ما الذي يجعل القرار الإداري قابلا للدفاع من الناحية النظامية؟

يصبح القرار الإداري قابلا للدفاع عندما يرتبط بصلاحية صحيحة وإجراء عادل وأدلة ذات صلة وتحليل عقلاني وأسباب موثقة وإشعار سليم ومسارات مراجعة واضحة وسجل قابل للتدقيق.

ماذا تفحص الرقابة القضائية في القانون الإداري؟

تفحص الرقابة القضائية مشروعية العمل العام، بما في ذلك الاختصاص والإجراءات والعدالة والتسبيب واستعمال السلطة التقديرية. وهي تختلف عن الطعن في الموضوع الذي يطلب استبدال النتيجة بقرار آخر.

كيف ترسم خريطة التظلمات الإدارية والمراجعة الداخلية؟

ترسم خريطة التظلمات الإدارية والمراجعة الداخلية بحسب نوع القرار والمسار المتاح والصفة والمدة المطبقة وصلاحية المراجع وقواعد الأدلة والنتائج الممكنة ومسار التصعيد ومتطلبات السجل.

الخاتمة

يعود المشاركون إلى العمل بملف مراجعة قرار إداري. ويجمع الملف فحوص الاختصاص وضوابط العدالة والأدلة والأسباب ومسارات الطعن وأوجه المراجعة والآثار والإجراءات التصحيحية. ويحول الملف سجلات القرار المتفرقة إلى أساس محكوم لإصدار القرارات الإدارية ومراجعتها والدفاع عنها وتحسينها.